دور الدولة فى ضوء الأفكار الاقتصادية والمتغيرات المعاصرة بالإشارة للتجربة المصرية

مقدم إلى المؤتمر السنوى السابع والعشرين – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

رؤية استراتيجية لتحديث مصر من منظور اقتصادى وقانونى

إعداد
الدكتور/عبد الفتاح محمد عبد الفتاح
باحث قانونى مصلحة الضرائب المصرية
زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب
عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى
والإحصاء والتشريع
٢٠١٣م

مقدمة:

إن دور الدولة الاقتصادى من القضايا الجدلية التى احتلت ولاتزال تحتل مساحة واسعه من النقاشات سواء على المستوى الأكاديمى أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية، وتلخص هذا النقاشات فى اتجاهات الفكر الاقتصادى المتباينة بين من يؤيد تدخل الدولة المفرط فى الاقتصاد وبين من يضيق من نطاق وحجم هذا الدور الاقتصادى للدولة، وبين هذين الاتجاهين نادى جانب من الفقه بضرورة التوفيق والتكامل بين تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بجانب افساح المجال للقطاع الخاص.

كما أنه منذ الثمانينيات من القرن العشرين بدأ الاهتمام بهذا الدور حيث أبانت تجارب الدول النامية عن تدخل مفرط للدولة فى النشاط الاقتصادى بدافع تحقيق خطط التنمية،

ولكــن اقترن بهذا التدخل العديد من الأزمات والتشــوهات الاقتصادية ,واختلال مزمن فى الموازنات العامة وموازين المدفوعات وزيادة حجم المديونيات المحلية والدولية، وهو ما أفضى لتبنى هذه الدول لبرامج الاصلاح الاقتصادى المقدمة من صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما يعمد إلى التحول فى دور الدولة نحو التحرر الاقتصادى إلى جانب الديمقراطية السياسية.

وكانت من الدول التى عانت من الاختلالات والتشــوهات الاقتصادية مصر لذا لجأت كغيرهــا مــن الدول النامية نحو الأخذ ببرنامج الاصلاح الاقتصادى، وأن مصر بعد أحداث ثورة يناير٢٠١١م وتداعياتها فى أشــد الحاجة إلى الاصلاح الاقتصادى الذى يراعى البعد الاجتماعى للمواطن البسيط.

أهمية البحث

تأتى أهمية هذا البحث ليناقش الخطوط العامة للأدبيات الاقتصادية التى تبحث دور الدولة فى النشــاط الاقتصادى والتى انقسمت إلى مؤيد ومعارض لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي, كما ظهر تيار التوفيق والتكامل بين دور الدولة وبين آليات السوق الحر لمعالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية ,بالإضافة إلى دراسة برنامج الاصلاح الاقتصادى والذى بات مفروض على معظم الدول النامية كروشته علاج ناجعه لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، وذلك على نحو يبلور بدرجة معنوية مجموعة من الدروس التى يمكن الاســتفادة منها فى الحالة المصرية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الآتى:

الاتجاهات الفكرية المؤيدة والمعارضة للتدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية.

التعرض لاتجاه التوفيق والتكامل بين اقتصاديات السوق وبين التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادي.

برامج الاصلاح الاقتصادى ومدى ضرورة الالتجاء إلى الاخذ بها.

تطور دور الدولة الاقتصادى فى مصر ومدى تحقيق برنامج الاصلاح الاقتصادى لأهداف التنمية الحقيقية.

علاقة التشابك والتكامل بين الدولة والقطاع الخاص فى ظل مرحلة التحرر الاقتصادى فى مصر.

إشكالية البحث

يتعــرض البحث لتحليــل دور الدولة فى المدارس الفكريــة المختلفة والجدل المحتدم بين هذه المدارس برفض أو قبول تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي، ومدى حرية السوق أو تقييده فى ظل السياسات الاقتصادية القائمة. والتعرض لدراسة دور الدولة الاقتصادى فى الحالة المصرية ومدى ضرورة الأخذ ببرنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر، والتعرض لبيان حالة التشابك فى العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص خلال مرحلة التحرر الاقتصادي.

خطة البحث

مقدمة

المبحث الأول: الفكر الاقتصادى الرافض لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي

المبحث الثانى: الفكر الاقتصادى المؤيد لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي

المبحث الثالث: الفكر الداع إلى التوفيق بين دور الدولة وآليات السوق.

المبحث الرابع: برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر.

المبحث الخامس: العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص فى ظل التحول الاقتصادى فى مصر.

الخاتمة

المبحث الأول

الفكر الاقتصادى الرافض لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى

المدرسة الكلاسيكية (classical school) أو الكلاسيكية الجديدة (New-Classical). تمثل الفريق الرافض لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى[1] وتمتد جذور هذه المدرسة الفكرية إلى مدرسة الطبيعيين الفرنسية (**الفيز وقراط**)، والتى كانت ترى أن القوانين الاقتصادية أشبه بالقوانين الطبيعية وهو ما يعنى أن التدخل من قبل الإنسان فى عمل سير هذه القوانين لن يترتب عليه سوى عرقلة هذه القوانين. وباختلاف الكتابات منذ أدم سميث وحتى فريدمان وهايك وغيرهم، فإن فكر هذه المدرسة يؤسس رفضه لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى على الفروض التالية:

فروض الفكر الكلاسيكى

١ – الحرية الاقتصادية والمنافسة هى الضمان لتحقيق أهداف المجتمع، إذ أن اقتصاد السوق الخالى من التدخل هو الأكثر كفاءة فى عملية تخصيص الموارد.

٢ – فرضية كمال الأسواق (Market Perfection)، ففى ظل تحقق فرضية كمال الأسواق فإن آليات السوق الحر هى التى تحقق مصلحة الفرد والجماعة معا إذ يكون الإنتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة.

٣ – انسياب وتوافر المعلومات فى بيئة ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح.

٤ – التناغم بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

ويؤسس هذا التيار الفكرى فكرته المعارضة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى على مجموعة من **المبادئ الأساسية كما يلى:**

- التدخل الحكومى غير ضرورى إذ أن ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به.
- التدخل الحكومى غير فعال إذ أن ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به بصورة أفضل.

(١) لابد من التشديد على أن فكرة الرفض للتدخل هى فيما يتعلق بحجم التدخل وليس التدخل بصورته المطلقة.

● التدخل الحكومى يقترن دائما بنقص فى رفاهية الأفراد أو على الأقل تقليل مستويات النشاط الاقتصادى من خلال تحويل جزء من الموارد الخاصة من مجموعة ما لصالح مجموعة أخرى من الناس عادة ما يكون لمجموعة غير مستحقة.

تلك الفرضيات والمبادئ، تبلور دور الدولة فى الحياة الاقتصادية فيما يعرف بالحد الأدنى للتدخل الحكومى والذى يطلق عليه حد التدخل الكلاسيكى والذى يقتصر على:

١ – حفظ النظام والأمن العام والعدالة واستقرار العلاقات السياسية الخارجية

٢ – حماية حقوق الملكية (property rights)

٣ – حماية المنافسة بمعنى توفير المناخ الملائم للمنافسة

٤ – الشفافية وتوفير المعلومات

وما يمكن استشعاره من هذه الوظائف أن الدولة لم يعد لديها دوراً مباشراً فى العملية الإنتاجية (direct provider) وإنما يشبه دور الدولة وفقا للتصور الرافض للتدخل دور الحارس الذى يقوم بواجب الحراسة والحماية للمكان دون التدخل فى أى أمر من أموره، أو على حد تعبير الأدبيات الاقتصادية حماية قواعد اللعبة داخل المكان (rules of the game).

مناقشة الفكر الكلاسيكى

بمناقشة هذه الفرضيات يتضح أن كُتاب هذه المدرسة لم يناقشوا آليات تنفيذ تلك الوظائف الخاصة بالدولة، والتى هى من الأهمية بمكان، لأن لكل آليه أثراً يختلف باختلافها. ومن ثم فإن الكتابات والأدبيات تلك لم توضح لصانع القرار (الحكومة) على سبيل المثال كيف تقوم الدولة بحماية حدودها هل من خلال بناء جيش قوى يعتمد فى تدريبه على أحدث الآليات العسكرية والأسلحة النووية أم من الأفضل أن يتعهد لجيش أخر يتولى حمايته فى نظير مقابل ما. الأمر ذاته فيما يتعلق بحفظ الأمن وحجم القوة العسكرية اللازمة لحفظ الأمن وغيرها من الأمثلة. ومن ثم ظلت هذه الوظائف أشبه بتوصيات عامة غير محددة لا تسمن ولا تغنى ولم تتعد المبادئ العامة المجردة.

من الأمثلة على ذلك ما حدث إبان أزمة الكساد الكبير فى الثلاثينات من القرن العشرين، حيث رأى رموز التيار الرافض للتدخل الحكومى إن لقوى السوق ما يمكنها تلقائيا من العودة إلى أوضاع التوازن والنمو مرة أخرى، إذ أن انخفاض الأجور الحقيقية

كفيل بتشـجيع قطاع الأعمال بتشـغيل العمالة ومن ثم الإنتاج والخروج من أزمة الكسـاد. لكن الحقيقة المرة أن النظرية الكلاسـيكية أخفقت فى التصدى لأزمة الكسـاد الكبير, وأن الاقتصـاد لم يخـرج مـن أزمته إلا بمسـاندة فعالة وتدخل صريح للدولـة كما فى تجربة **روزفلت فى الولايات المتحدة** والتى أيدتها التوصيات الكينزية فى نظريته العامة.

المبحث الثانى

الفكر الاقتصادى المؤيد لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى

حفلت النظرية الاقتصادية فى تياراها الأساسى (mainstream) بالفحص لحجج الحد الأدنى للتدخل الحكومي. فإذا كانت المدرسة الكينيزية أو الكينيزية الجديدة (New Keynesian)[1] قد عارضت فكرة الحد الأدنى لتدخل الدولة – على الرغم من إيمانها بمبادئ نظام السوق والمنافسة – فإن أدبيات الرفاهة الاقتصادية وخاصة أدبيات الفشل السوقى (Market failure) قد سيطرت على النقاش الأكاديمى حول دور الدولة فى الحياة الاقتصادية. ويعرف الفشل السوقى بأنه الحالة التى يفشل فيها نظام السوق فى تحقيق الشرط الأمثل لباريتو (Pareto Optimality) عند تخصيص الموارد[2]. وبصورة أكثر تحديدا فإن فكرة الفشل السوقى فى أدبيات الرفاهة تخص فكرة الكفاءة فى تخصيص الموارد أى أنها لا ترتبط بفكرة العدالة فى التوزيع.

مبررات فكر التيار المؤيد لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى

ووفقا لأدبيات الرفاهة الاقتصادية[3] تشترك مجموعة من الأسباب التى إن توافرت لأدت إلى عدم الوصول إلى الوضع الأمثل لتخصيص الموارد، هذه الأسباب يمكن أن نجملها فى ثلاثة عوامل أساسية:

١ – غياب المنافسة فى السوق (imperfect competition) والذى يعود إلى غياب عناصر المنافسة التى قد تنتج – على سبيل المثال – عن خضوع الإنتاج لتزايد الغلة (تناقص التكلفة) – المعلومات المتضاربة أو المتضادة (Asymmetric Information)

---

(١) تضم المدرسة الكينيزية (١٩٤٠–١٩٧٠) أسماء مشهورة مثل: جون هيكس، جيمس توبين وفرانكو موديليانى وروبرت سولو، بينما تضم المدرسة الكينزية الحديثة أسماء مثل جوزيف ستيجلتز و الان بيلندر، و جانيت يلين وجورج اكريلوف.

(٢) يعرف الوضع الأمثل لباريتو بأنه الوضع الذى إذا تم الوصول إليه لا يمكن إعادة تخصيص الموارد مرة أخرى بحيث يمكن تحسين حال فرد (أفراد) دون الإضرار بفرد (أفراد) أخر (آخرين).

(٣) كان لكل من بول ساموبلسون وماسجريف دوراً كبيرا فى بلورة ما يعرف بنظرية الفشل السوقى فى الأدبيات الاقتصادية.

٢ – الخارجيات (Externalities) أو ما يطلق عليه الآثار الخارجية[1].

٣ – السلع العامة (Public goods).

فتمثل حالة تناقص التكلفة سبباً لتدخل الدولة، إذ أن التوازن الناجم عن حالة تناقص الغلة فى ظل تطبيق مبادئ التسعير الحدى (وهو التسعير الذى يحقق الكفاءة) سوف يؤدى إلى خسارة للمنتج، حيث يكون منحنى التكلفة المتوسطة أعلى من منحنى التكلفة الحدية وهى حالة ما يعرف بالاحتكار الطبيعى. و الأمر كذلك فى حالة وجود آثار خارجية سواء الإيجابية منها أو السلبية والتى تمثل حالة من الأسواق غير الظاهرة (Missing markets). إذ يفشل نظام السوق فى تحقيق الكفاءة فى الإنتاج فى ظل وجود هذه الأثار، مما يستوجب التدخل من خلال آليات مختلفة كالدعم أو الضرائب أو حتى التدخل بالردع القانونى إلى غير ذلك من أدوات التدخل الحكومى.

كذلك أشارت أدبيات الرفاهية الاقتصادية إلى أن وجود ما يعرف **بالسلع العامة** تمثل هى الأخرى حالة من الحالات التى تستوجب التدخل الحكومى، إذ أن السلع العامة بطبيعتها لا تجتذب القطاع الخاص لإنتاجها. فمن خصائص السلع العامة أن جميع المستهلكين يشتركون فى استهلاكها دون تحديد نصيب كل فرد على حده (non-rival in consumption) كما أن التكلفة الحدية (Marginal cost) لتوفيرها للشخص الحدى تساوى صفراً، وهو ما يعنى أن التسعير الحدى يقتضى أن تقدم السلعة أو الخدمة بدون مقابل.

كما يمكن أن ينتقد نظام السوق على أساس عدم مراعاة اعتبارات العدالة فى توزيع الدخل. إذ يستند الإطار العام لنظام السوق على فرضية ضمنية أن لدى جميع الأفراد القدرة على النفاذ للأسواق أو المشاركة فى العملية الإنتاجية. ومن ثم فإن وجود فئات لا تستطيع الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتها لم تلق النظرية لها بالا. ويمثل ذلك حالة من الفشل السوقى ولكن على مستوى التوزيع وهو ما يبرر التدخل الحكومى لحماية تلك الفئات المحرومة والتى لا تستطيع أن تحصل على الحدود الدنيا لاستهلاكها أو التى لا تستطيع المشاركة فى العملية الإنتاجية.

(١) يقصد بالخارجيات تلك الآثار الاقتصادية (سلبية كانت أو إيجابية) التى إما أن تستفيد منها أو تضر وحدة اقتصادية (مستهلك أو منتج) نتيجة تصرفات قامت بها وحدات أخرى، على سبيل المثال تلوث مياه الشرب نتيجة مخلفات المصانع أو الضوضاء التى يعانى منها الفرد نتيجة استماع فرد أخر لموسيقى بصوت مرتفع.

هذه التبريرات النظرية لتدخل الدولة فى النشـاط الاقتصادى لم تسـلم هى الأخرى من الانتقادات. إذ ينتقد البعض فكرة الخارجيات سـواء كانت إيجابية أو سـلبية باعتبارها مبررا لتدخل الدولة على أسـاس أن هناك قناعات بإمكانية الحل من خلال نظام السـوق. ففى حالة تحديد حقوق الملكية على نحو سليم فإن التوازن من خلال السوق يمكن أن يكون كفؤاً فى حالة السـماح بالتفاوض بين أطراف مصدر الخارجيات والمُضار أو المُسـتفيد بشرط أن تكون عملية التفاوض غير مكلفة[1]. بل حتى فى حالة وجود نفقة للتفاوض فإن إمكانية حل مشـكلات الآثار الخارجية قائمة نظرا لأن تكاليف التفاوض عادة ما تكون منخفضة, ولكن عندما تتعدد أطراف التفاوض فإنه يصعب دائما تصور قيام عملية التفاوض دون وسيط وهو ما يمكن أن تقوم به الدولة.

كما انتقدت فكرة التدخل من أجل توفير السلع العامة نظرا لأنهم يرون أن هذا المفهوم مبهـم ومتغـير، وأن ما جرى العرف على اعتباره سـلعاً أو خدمـات عامة قد تم توفيرها بواسـطة القطاع الخاص. بل يذهب المتشددين من أصحاب الفكر الليبرالى إلى رفض مفهوم السلع العامة ذاته.

هنـاك أيضـا العديد من الاعتراضات على فكرة التسـعير الحدى (التسـعير الكفء) باعتبارها مبرراً لقيام القطاع العام فى حالة تناقص النفقة بالإنتاج على أساس أنه لا يوجد مـن يؤكـد أن القطاع العام سـوف يلتزم بقاعدة التسـعير الحدية، كمـا أن العجز المتوقع (نتيجة تحمل الخسارة) إذا تم تمويله من خلال الضريبة تكون ذات أثر مشوه للسوق، فإن ذلك يعنى وجود صورة من صور عدم الكفاءة سوف تظهر فى أماكن أخرى. بل أن الخبرة التاريخية تشـير إلى أن القائمين على الإنتاج لا يفهمون مسـألة التسعير الكفء أو التسعير الحدي، بل أن التسـعير يتم غالبا على أسـاس تحقيق فائض مالي. كذلك فإن القول بأن سياسـة معينة أو نظام تسعيرى معين هو الأمثل لا يعنى بالضرورة أن التطبيق سوف يسير فـى ذات النهج. ففى كثير مـن التجارب من الصعب القول بوجـود تزايد الغلة فى كثير من المنشـآت التى تمتلكها الحكومة، ومن ثم فـلا يوجد ما يدعم فكرة الملكية العامة لهذه الأصول والمنشآت.

---

(١) لقـد تناولـت ما يعـرف فى الأدبيـات «Coase theorem» الكيفية التى يمكن من خلال حل مشـكلة الخارجيات فى إطار السوق دون الحاجة لتدخل الدولة.

كذلك فإن حجة العدالة التوزيعية باعتبارها مبرراً رئيسـاً أيضا لتدخل الدولة سواء فى الإنتاج أو التوزيع لم تخل هى الأخرى من تحفظات.

التحفـظ الأول هو عدم وضوح مفهوم المسـاواة أو العدالة فهناك مفاهيم متعددة للعدالة تختلف من مؤسسة لأخرى ومن قطاع لأخر ومن فرد لأخر.

التحفظ الثانى هو أنه قد تكون الأولوية فى بعض الأحيان للمساواة فى مجال عن غيره، فالمسـاواة فى الحصول على خدمات التعليم والصحة فى مرحلة الشـباب مسـألة أساسية لتحقيق المساواة فى الحصول على فرصة عمل، بينما الضريبة التصاعدية تصمم فقط لتحقيق التساوى بالنسبة للمخرجات.

كذلك ينتقد أصحاب التيار الحر فكرة التدخل اعتمادا على مفهوم الفشـل الحكومى فى مقابل الفشـل السـوقى الذى أشارت إليه الأدبيات المنادية بالتدخل. ويرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة وجود الأسواق لتعوض عدم كفاءة الحكومات أو ما يعرف بالفشل الحكومى والذى يعود وفقاً لهذا الاتجاه لما يلى من الأسباب:

أسباب الفشل الحكومى

- الرشادة المقيدة (Bounded Rationality) والتى تعود بصورة أساسية إلى نقص المعلومات التى يجب أن تتوافر للحكومة عند القيام بعمليات تخصيص الموارد. فهناك من يرى أن الدولة وإن عظمت إمكانياتها تعانى من مشكلة قصور فى المعلومات وهى تلك المعلومات التى يتضمنها نظام السوق وتتلخص جميعها فى سعر السلعة أو الخدمة فى السوق. لذا فإن الدولة لدى محاولتها لتخصيص الموارد فإنها تصبح فى موقف رشادة مقيدة.
- التدخل الحكومى يترتب عليه التنافس بين القائمين فى السـلطة على ما يسـمى عائد الأنشـطة الريعيـة (rent seeking). فلا يوجد ضمان لقيام الحكومـة بتحقيق مصالح الشـعب وليس مصالح القيادات المسيطرة فيها (مصالح فردية خاصة). فغالبا ما تسيطر على المنشآت العامة فكرة تسخير المصلحة الحكومية لتحقيق مآرب شخصية فيما يعرف بالسـلوك الانتهازى (opportunistic behavior) أو مـا تطلق عليه الأدبيات (Rent seeking behavior). كذلـك فإن سـيطرة البيروقراطيـة الحكومية والتى لا تصب فى معظم الأحوال فى تحقيق المصلحة العامة غالبا ما تنتهى بانتشـار الفسـاد فى الجهاز الإدارى أو على الأقل تكوين جماعات أصحاب المصالح فى الحكومات الأقل فساداً.

- عندما تكون تكلفة توفير الخدمة العامة أعلى من منفعتها (SMC>SMB).
- تعانى المؤسسة العامة من بعض السمات السلبية التى تؤثر على كفاءة عملية تخصيص الموارد. فالمؤسسة العامة تتبنى أهدافا لا يمكن قياسها بصورة تسمح بتقييم الأداء مثل المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والمستشفيات. وهذا ما يجعل عملية تقييم الأداء مسألة غاية فى الصعوبة من ناحية القبول الاجتماعى والسياسى لمستويات الأداء. كما أنه فى حالة تعدد الأهداف فإنه يصعب على المستفيدين من الخدمة رقابة مستوى أداء المنظمة وهو ما قد يدفع الموظفين إلى إتباع مصالحهم الشخصية وهو الأمر الذى لا يحدث فى المؤسسات الخاصة والتى لديها هدف محدد وهو تعظيم الربح. بل قد يؤدى أحيانا تعدد الأهداف إلى تزايد التكلفة. هذه المشاكل الخاصة بالقطاع العام تعود على المتعاملين مع المنظمة أو تعدد المهام الموكلة إليها أو تعدد الأهداف (مثال المستشفى- مثال أقسام التدريس باللغات الأجنبية بالكليات). ومن ثم فإن التقييم بناء على هدف واحد تصاحب أنشطته حوافز فردية، قد يجعل من هذا النوع من النشاط أكثر كفاءة فى حين تكون المؤسسة ككل ليست على نفس الدرجة.

باختصار، فإنه وفى ظل التسليم بالحاجة أحيانا للتدخل الحكومى من قبل أصحاب **الفكر الليبرالى** فإنهم يرون أن القطاع العام أو بصورة أعم تدخل الدولة قد تعدى الحدود المثلى. هذا التوجه تترجمه المقولة السائدة أنه إذا أردت أن تثبت أن القطاع العام أكثر قدرة وكفاءة على توفير السلع والخدمات من القطاع الخاص فإن عليك أن تتحمل نتيجة ذلك الادعاء. كذلك تؤكد الأدبيات على أنه من الخطأ أن نعتقد أن كل حالة من حالات الفشل تعنى ضمنيا ضرورة التدخل.

المبحث الثالث

الفكر الداع إلى التوفيق بين دور الدولة وآليات السوق

إن هذا التيار الفكرى لا يرفض مبدأ تدخل الدولة فى النشـــاط الاقتصادى بل يعتبره فـــى كثير من الأحيان مؤثرا على الحياة الاقتصادية، ولكن من ناحية أخرى يؤكد على أن التدخل الحكومى الخاطئ قد يكون له أثاراً ســـلبية مدمرة. وقد كانت تجربة دول جنوب شـــرق اســـيا من أهم الأمثلة التى أكدت أهمية فكرة التكامل بين آليات الســـوق والتدخل الحكومـــى أو ما يمكن أن نطلق عليه علاقة المشـــاركة (Partnership) بين الدولة والقطاع الخاص.

هذا التيار الفكرى يؤكد على مجموعة من الأســـس فيما يتعلق بدور الدولة والعلاقة مع آليات السوق. وتتمثل أهم هذه الأسس فيما يلى:

الأسس الفكرية لتيار التكامل

- الاعتماد على فرضية الفشـــل أيا كان ســـببه أو مظهره كســـبب للتدخل هى فرضية غير مكتملة. فالقول بضرورة تدخل القطاع العام فى نشاط ما يستلزم أولا تحديد موطن الفشل الســـوقى وثانيا إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص. إذ لا يوجد ما يؤكد أن الفشل السوقى فى حالة وجود الاحتكار سوف يكون أفضل فى حالة الملكية العامة، إذ قد تحل عدم الكفاءة فى التسعير محل عدم الكفاءة فى النفقة[1].
- إذا كانت مشكلة تحديد موطن الفشل أيسر نسبياً، فإن إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص مهمة ليست باليسيرة. ولهذا يمكن القول أن مسألة تحديـــد حـــدود للفصل بين ما يجب أن تقوم به الدولـــة (القطاع العام) وما يترك للقطاع

---

(١) هذه المشكلة تظهر جلية إذا كان الإنتاج العام ذات سمة خدمية، أى أنه كثيف العمالة. وهو ما يترتب عليه فى كثير من الأحيان عدم إمكانية السيطرة الكاملة عليه بواسطة الإدارة العليا وغياب المسائلة والمحاسبة، مما قد يؤدى إلى العديد من المشاكل. وإن كانت هذه المشاكل مشتركة بين القطاعين العام والخاص إلا أنها أكثر وضوحاً فى القطاع العام. إلا أنه يجب التأكيد على أنه لا يوجد من الدراســـات التطبيقية ما يمكن أن نســـميه حقيقة دامغة فيما يتعلق بعدم كفاءة القطاع العام، وإن كانت العديد من الدراسات تشير إلى أن القطاع الخاص أكثر كفاءة فى الإنتاج من القطاع العام بسبب المنافسة فى حين أن الحماية الحكومية تقلل من قدرة القطاع العام.

الخاص مسألة نسبية وديناميكية وفقا لمنطق أن الضرورة تقدر بقدرها[1]. ومن ثم فهناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند الوصول إلى شكل توافقى لهذه العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- أن مبررات التدخل الحكومى لا تفترض التلازم بين الإنتاج وبين تقديم الخدمة والملكية فلا داعى دائما للتلازم بين الملكية وبين تقديم الخدمة. إذ تستطيع الدولة تقديم الخدمة أو السلعة من خلال العديد من الآليات قد تكون الملكية العامة فيها أحدى هذه الأشكال. فإذا تم تحديد السلع والخدمات التى على الحكومة أن تقدمها فإن التدخل الحكومى أو التدخل من خلال القطاع العام (involvement) قد يأخذ عدة أشكال مثل الجمع بين الملكية العامة والإنتاج (خدمات الدفاع والشرطة والمدارس العامة) أو تقديم أو توفير الخدمة بدون القيام بالإنتاج من خلال الاستعانة بالقطاع الخاص أو حتى من خلال التأثير على عملية تخصيص الموارد بواسطة القطاع الخاص من خلال التوجيه أو الدعم أو الإشراف من خلال الأطر القانونية.
- الفشل الحكومى لا يعنى أنه لا توجد طرق لمعالجة هذا الفشل، ففى ظل تعدد آليات تقديم الخدمات والسلع بواسطة الدولة فإنه يمكن الوصول إلى وضع توافقى يحقق ما يعرف بشرط سام ولسون (١٩٧٤) لتحقيق الكفاءة عند تخصيص الموارد [2]. أى أن هناك حاجة ماسة للتوفيق بين التدخل الحكومى لمعالجة الفشل السوقى وبين ضمان أن يكون هذا التدخل هو الأكفأ.

إطار التدخل الحكومى الكفء

فى إطار البحث عن أفضل حل توافقى بين التدخل الحكومى وآليات السوق تم اقتراح العديد من مواطن التدخل الحكومى التى يمكن من خلالها أن تحقق الدرلة الكفاءة فى عمليات التدخل.

ولكن الملاحظ أن مواطن التدخل المطروحة فى الأدبيات الحديثة لا تختلف بصورة معنوية عما أقرته الأدبيات الأساسية إلا فيما يتعلق بالتغيرات التى طرأت على الاقتصاد والسلع والخدمات فى ظل التقدم التكنولوجى والعولمة الاقتصادية.

---

(١) المقصود بالضرورة هو ضرورة التدخل فى النشاط الاقتصادى.

(٢) يقصد بشرط سام ولسون (١٩٧٤) هو شرط لتحقيق الكفاءة فى إنتاج السلع العامة والذى إذا ما انطبق فإن إحلال إنتاج السلع الخاصة محل السلع العامة أو العكس سوف يؤدى إلى تناقص فى المنفعة الكلية للمجتمع.

ولقد خصص البنك الدولى تقريره السنوى عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٧ لموضوع «الدولة فى عالم متغير»، وحدد التقرير الوظائف الاقتصادية للدولة على النحو التالى:

١ – إيجاد قاعدة أساسية من القانون وحماية حقوق الملكية.

٢ – توفير بيئة حميدة للسياسة العامة تتسم بالشفافية والمرونة وعدم الفساد.

٣ – الاستثمار فى الموارد البشرية والبنية الأساسية.

٤ – حماية المستضعفين.

٥ – حماية البيئة الطبيعية.

ويمكن القول بأن معظم الأدبيات التى عنيت بالوظائف الاقتصادية للدولة قد اتفقت حول ضرورة قيام الدولة بالوظائف التالية فى المجال الاقتصادى:

١ – وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادى، وتوفير الضمانات القانونية والإدارية اللازمة لقيام القطاع الخاص بدوره فى النشاط الاقتصادى مع متابعته ووضع الضوابط اللازمة لامتثاله للقواعد القانونية المنظمة لنشاطه، ومن ثم فوضع القواعد القانونية وحده لا يكفى، وانما لابد وأن يرتبط به القيام بمهمة المتابعة ووظيفة الضبط الملزم للامتثال لهذه القواعد.

٢ – توفير الظروف الملائمة للمنافسة ومنع الاحتكار، وذلك من خلال تفعيل مبدأ الشفافية فى المعاملات والمعلومات، والسعى إلى مقاومة الفساد وصولا إلى مستوى تقل فيه درجة الفساد إلى أقل درجة ممكنة.

٣ – وضع منظومة من السياسات المالية والنقدية المرنة، القادرة على تمكين الدولة من إدارة النشاط الاقتصادى وتوجيهه، بما يحقق الأهداف المطلوبة للدولة ككل، ويعالج أى خلل فى التوجهات الاقتصادية التى يمكن أن تحدث نتيجة لنظام اقتصاد السوق.

٤ – علاج الخلل الذى قد يحدث فى توزيع الدخل، من خلال منظومة من السياسات الاجتماعية المتكاملة التى تتعامل مع الآثار الاجتماعية غير الحميدة المحتملة الناتجة عن ذلك.

إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية المحتملة من خلال وضع منظومة من السيناريوهات المحتملة وتطويرها باستمرار، وإعداد فرق لإدارة الأزمات المتوقعة والمحتملة..

الخلاصة

إن ما يراه هذا التيار التوافقى أن القضية ليست أن السوق بديلاً للدولة أو أن الدولة بديلاً للسوق، ولكن الأجدى أن نبحث عن الوسائل التى تضمن معالجة الفشل السوقى ومعالجة صور الفشل الحكومى من خلال إدراك علاقات التشابك بين التدخل الحكومى وآليات السوق, فهى علاقة مشاركة أكثر من كونها علاقة تنافس.

المبحث الرابع
برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر

ظل الاقتصاد المصرى طوال الفترة السابقة – منذ نهاية الخمسينيات حتى نهاية الثمانينيات – محكوما بتدخلات حكومية مفرطة، وسياسات وقيود إدارية محكمة، وقطاع عام كبير وغير كفء. حيث كان القطاع العام حتى عام ١٩٩١م مسيطراً على حوالى ٥٥٪ من الناتج الصناعى، و٨٠٪ من إجمالى عمليات التصدير والاستيراد و ٩٠٪من النظام المصرفى ويستحوذ على حوالى ٣٥٪ من العمالة، ويساهم بحوالى ٦٨٪ من الاستثمار الإجمالى.

ومع تفاقم الاختلالات والأزمات الاقتصادية، وتضخم حجم الدولة، وتدنى كفاءتها بدأت الحكومة فى تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى اعتباراً من عام ١٩٩١م. وذلك لتحقيق نمو مستمر، ويهدف البرنامج إلى الانتقال من اقتصاد مخطط مركزياً، ومدار بواسطة التدخلات الحكومية ومحكوماً بواسطة القطاع العام إلى اقتصاد السوق الحر الذى يقوده القطاع الخاص فى ظل بيئة تنافسية ومستقلة عن القيود الحكومية. و تمثلت أهم دوافع تبنى هذا البرنامج فيما يلى:

الدوافع الداخلية:

١ – عجز الموازنة العامة للدولة، عجز ميزان المدفوعات، ضعف معدلات النمو الاقتصادي، والضغوط التضخمية.

٢ – تفاقم المديونية الداخلية للدولة وارتفاع أعبائها.

٣ – الاختلالات الهيكلية وتدهور الأداء الاقتصادى للقطاع العام، وتدهور البنية الأساسية والخدمية.

٤ – عدم ملاءمة المناخ الاقتصادى والاجتماعى فى مصر لجذب المزيد من رؤوس الأموال العربية والأجنبية.

٥ – ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة.

٦ – ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة مشروعات الدولة وحدها على استيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل.

الدوافع الخارجية:

١ – تفاقم المديونية الخارجية وتضاؤل القدرة على الاستمرار فى السداد وإعراض الجهات المانحة عن تقديم المساعدات لمصر دون إصلاح.

٢ – فقدان مصر لمعظم الأسواق التقليدية لصادراتها السلعية نتيجة للتغييرات المتلاحقة فى النظام الدولى، لذا فقد تم التوصل من خلال المشاورات بين الحكومة المصرية وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين إلى أن جوهر المشكلة الاقتصادية فى مصر يتمثل فى اختلال التوازن بين جانبى العرض والطلب فى الاقتصاد القومى.

تم الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادى والذى يصنف إلى مجموعتين رئيسيتين بالإضافة لمجموعة من السياسات الاجتماعية وذلك كما يلى:

مرحلة التثبيت الاقتصادى والذى يستند إلى مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية تستهدف تخفيف الضغوط على أسعار الفائدة، وأسعار الصرف وتقليل عجز الموازنة العامة.

ومرحلة التكيف الهيكلى التى تستهدف تقليل دور القطاع العام عن طريق الأخذ ببرنامج خصخصة شركات القطاع العام، وتحسين كفاءتها وتحرير أسعار السلع وتحرير التجارة الخارجية، وإيجاد بيئة تنافسية حرة للاستثمار المحلى والأجنبي، والذى يتضمن إصلاحاً نقدياً فى المؤشرات الكمية (ضبط سعر الصرف، وتخفيض عجز الموازنة، وضبط التضخم) وإجراء الاصلاح الهيكلى بإعادة ترتيب شروط الانتاج، بما يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وإعادة النظر فى الإطار القانونى (تدعيم المؤسسات المدنية والخاصة).

السياسات الاجتماعية:

يأخذ برنامج الإصلاح الاقتصادى ببعض السياسات ذات البعد الاجتماعى، حيث أنه من المعروف أن الحفاظ على البعد الاجتماعى يعد ركيزة أساسية لأى سياسة اقتصادية تبغى النجاح فى تحقيق أهدافها، وتشتمل السياسات الاجتماعية فى برنامج الإصلاح الاقتصادى على الآتى:

– إيجاد شبكة للضمان الاجتماعى تعمل على احتواء الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادى مثل البطالة.

– وضـع برامج مسـاعدات اجتماعية تسـتهدف الفقراء وأصحاب الأجور البسـيطة، بالإضافة إلى ترشـيد الدعم للمسـتهلكين وإتباع إجراءات تصحيحية حتى يصل الدعم إلى مستحقيه[1]

– زيـادة الاعتمادات المالية للتأمين الاجتماعى ضمن بنود الموازنة العامة للدولة, حيث تخصص الحكومة مبالغ ضخمة فى الموازنة العامة لبرامج الإنفاق الاجتماعى ,ودعم السـلع لحماية ومساندة الفئات الأولى بالرعاية ومحدودى الدخل[2]

كما أُنشـىء الصندوق الاجتماعى للتنمية كمبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية والبنك الـدولى وبرنامج الأمـم المتحدة الإنمائي، وبدأ العمل الفعلى له فـى مارس ١٩٩٣. ويعتمد اعتمـاداً كبيراً على التمويل الخارجى، كما يعمـل الصندوق على تحقيق الأهداف المرجوة منه من خلال البرامج التالية:

١ – برنامج الأشغال العامة، والذى يهدف إلى إعادة تأهيل مرافق الخدمات العامة وغيرها من المشاريع كثيفة العمل.

٢ – برنامج تنمية المجتمع، ويهدف إلى تطوير الخدمات الاجتماعية ومساعدة الأفراد على إنشاء المشروعات الصغيرة.

٣ – برنامج تنمية المشـروعات، ويقوم على تقديم التسـهيلات الائتمانية المصرفية اللازمة لتنمية المشروعات الصغيرة.

٤ – برنامج تنمية الموارد البشـرية: يهدف إلى بحـث احتياجات تأهيل وتدريب العمالة لإيجاد فرص عمل جديدة لها.

برنامج التنمية المؤسسية: يهدف إلى دعم القدرات الإدارية والفنية للصندوق حتى يمكنه تنفيذ أهدافه بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، ودعم الأجهزة الوسـيطة من المؤسسات الحكومية حتى يمكنها – أيضاً – مشاركة الصندوق فى تنفيذ برامجه.

---

(١) أتاحـت إتفاقيـة التكيف الهيكلى التـى أبرمتها مصر مع صندوق النقد الدولى عـام ١٩٩١م حصول مصر على قرض بقيمة ٣٠٠ مليون دولار تسـدد على عشـرين سنه منها خمس سـنوات سماح، وقدمت هيئة التنمية الدولية قرضاً ميسـراً بقيمة ١٤٠ مليون دولار يسـدد على ٣٥ سنه بدون فوائد لتمويل الصندوق الاجتماعى للتنمية وذلك لمواجهة الأثار الاجتماعيه الضارة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى. لمزيد من التفصيل راجع

د/ إبراهيم شحاته: نحو الإصلاح الاقتصادى الشامل – دار الصباح – القاهره – ١٩٩٣م – ص ١٥٢.

(٢) المصدر: موازنة المواطن – دليل المواطن المصرى للموازنه العامه للدوله –٢٠١٠/٢٠١١ – وزارة الماليه.

المبحث الخامس

العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص فى ظل التحول الاقتصادى فى مصر

هنـاك مجموعـة من الأسـس الخاصة ببرنامج الإصـلاح الاقتصادى فيمـا يتعلق بدور الدولة هى :-

- أن برنامـج الإصـلاح الاقتصادى هو برنامج يحمـل فى مضمونه فرضيـة التفوق لنظام وآليات السوق على التدخل الحكومى فيما يتعلق بكفاءة هذا النظام فى تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق أهداف المجتمع. فالبرنامج بشـقيه التثبيت والتكيف الهيكلى يقدم وصفة للتحول نحو سـيطرة آليات السوق والمبادرات الفردية على عملية تخصيص الموارد فى الاقتصاد القومى، ومن ثم فهو ينحاز فكريا لصالح قوى السوق.
- أن البرنامج بسياساته المختلفة المنبثقة عن مكوناته لم يتطرق لطبيعة دور الدولة ليس فقط فى مرحلة التحول نحو اقتصاد السـوق بل أيضا لدور الدولة بصورة عامة. إذ لا يتعرض البرنامج لطبيعة العلاقة بين مؤسسـات الدولة والقطاع الخاص. فخصائص هذا البرنامج تترجمه ما يعرف بتفاهم واشنطن، والذى يشمل العناصر التالية :

١ - الانضباط المالى.

٢ - إعادة تخصيص الإنفاق العام بما يحقق أعلى عائد للإنفاق العام وذلك من خلال توجيه المـوارد العامـة نحو قطاعات مثل الرعاية الصحية الأوليـة والتعليم الابتدائى والبنية الأساسية.

٣ - الإصلاح الضريبى والاتجاه نحو تخفيض معدلات الضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية.

٤ - تحرير سعر الفائدة.

٥ - تحرير سعر الصرف.

٦ - تحرير التجارة.

٧ - الخصخصة.

٨ – تحرير تدفقات رأس المال من أية قيود.
٩ – بناء السوق الحر من خلال إزالة معوقات الخروج أو الدخول من وإلى السوق.
١٠ – حماية حقوق الملكية الفكرية.

ولكن مع إدراك القائمين على تنفيذ تلك البرامج للمشاكل[1] التى صاحبت عملية التنفيذ، ظهر ما يعرف «بإجماع واشنطن المعدل» والذى اشتمل على عناصر جديدة لا تختلف عن النهج الليبرالى سوى فى تأكيدها على دور الدولة المساند لآليات السوق، والذى تمثلت عناصره فيما يلى:

١ – الحكم الرشيد
٢ – مواجهة الفساد
٣ – مرونة أسواق العمل (flexible labour markets)
٤ – اتفاقيات التجارة الحرة
٥ – القواعد والأسس الحاكمة المالية والنقدية
٦ – ضبط القواعد المحاسبية الحكومية
٧ – القضاء على أسواق سعر الصرف الوسيطة
٨ – استقلالية البنك المركزى واستهداف التضخم
٩ – شبكات الضمان الاجتماعى
١٠ – مواجهة وتخفيض معدلات الفقر

هذا الفرق بين إجماع واشنطن وإجماع واشنطن المعدل لا يعكس سوى الإقرار بأن فكرة الغلبة لآليات السوق ليست صحيحة وهو ما يستدعى التعامل مع قضية التكامل بين الأدوار المختلفة للدولة وآليات السوق لتحقيق المصلحة العامة. فقد شهدت ولازالت تعانى التجربة المصرية للتحول نحو الأخذ بآليات السوق العديد من مظاهر الفشل سواء الخاص بآليات السوق أو ذلك الخاص بالفشل الحكومى.

مظاهر فشل آليات السوق والحكومة فى التجربة المصرية

هناك عدد من الحالات التى تمثل صوراً للفشل – ليس فقط لقوى ونظام السوق بل

(١) ولكن الدول النامية واجهت ولاتزال تواجه العديد من التحديات تمثلت أهمها فيما يتعلق بطبيعة عملية الإدارة الحكومية منها: تطبيق القانون وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة وتحقيق تكافؤ الفرص وضمان حرية الأفراد و الحكم الرشيد و ضمان الاستقرار والسلام والأمن وحل المنازعات و محاربة الفساد وحماية حقوق الإنسان.

مظاهر أخرى للفشل الحكومى- لا تعبر إلا عن غياب فكرة التكامل والمشاركة بين التدخل الحكومى وبين آليات السوق بل وعن غياب التوليفة المثلى التى تقلل من صور الفشل السوقى المختلفة. **ومن أهم مظاهر الفشل على صعيد السوق والحكومة الذى شهدته ولا تزال تشهده التجربة المصرية ما يلى:**

- الفشل النسبى فى توفير السلع والخدمات العامة كخدمات التعليم والصحة ومياه الشرب وغيرها والذى تبلورت مظاهره فى المشكلات الخاصة بالتعليم والصحة وعدم كفاءة المؤسسات فى توفير الخدمات بل والنقص الحاد فى توفير الخدمات مثل خدمات المياه والصرف الصحى فى العديد من القرى المصرية.
- تحول العديد من الأسواق فى الحالة المصرية من احتكار الدولة إلى احتكار القطاع الخاص أو بالأصح احتكار رجال الأعمال. فعلى الرغم من التحول ورفع شعار نظام السوق الحر فإن السوق المصرى لا يعكس درجة كافية من المنافسة فى ظل ارتفاع معدلات التركز السوقى ووجود العديد من الممارسات الاحتكارية فى عدد من القطاعات الاقتصادية.
- انتشار الفساد الإدارى فى العديد من المؤسسات الحكومية وهو ما أثر على وضع مصر فى التقارير الخاصة بمؤشرات انتشار الفساد.

تأجيل العديد من الإصلاحات وفقا لتوازنات سياسية معينة. فعلى الرغم من الفشل الواضح لسياسات الدعم الحالية سواء دعم الغذاء أو دعم الطاقة إلا أن عمليات تأجيل الإصلاح تتم وفقا لأغراض سياسية بعيدا عن رأى أهل الخبرة ولتحقيق مكاسب سياسية على حساب الكفاءة الاقتصادية.

- ارتباط صناعة القرار الاقتصادى بمجموعة من أصحاب المصالح والذين نفذوا إلى مواطن صنع القرار من خلال المجالس التشريعية .
- الفشل على مستوى توزيع الدخل إذ تلازم ارتفاع معدلات الفقر مع اتساع الفجوة بين مستويات دخول الأفراد.

هذه المظاهر الخاصة بالفشل تعود بصورة أساسية لغياب تصور واضح لدور الدولة فى ظل التحول نحو اقتصاديات السوق بالإضافة إلى التلازم بين صناعة السياسة وجماعات المصالح على نحو أضر بآليات السوق وبعملية التدخل الحكومى. فحتى فى ظل التمسك بخيار السوق الحر فإن ما تقوم به الحكومة المصرية لا يتوافق مع ما عرف بتفاهم واشنطن

المعـدل الـذى يتحدث بصورة صريحة عن أهمية دور الدولة فـى إجراء عمليات التصحيح لمظاهر الفشل بما فيها الفشل الحكومى، تحت شعار الحكم الرشيد (good governance).

والمشـكلة الأساسية أيضا أن هناك العديد من الملفات الخاصة بالأداء الحكومى لابد من التعامل معها حتى لا تتدخل الدولة فقط لمعالجة الفشـل السـوقى فى حين تترك الفشـل الحكومى على حالة.

وهذا الوضع يتطلب اتخاذ مجموعة من السياسـات التى من شـأنها النهوض بأوضاع الاقتصاد المصرى وذلك كما يلى:-

أولاً: تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، والعمل على زيادة الإنتاج والصادرات، ومن ثم ارتفاع مستوى التشغيل وانخفاض معدل البطالة، وأهم ما يلزم فى هذا الصدد ما يلى:

- توفـير حوافز لأصحـاب الأعمال فى القطـاع الخاص لزيـادة التوظيف، وذلك من خلال تقرير بعض الحوافز الضريبية، بالإضافة إلى الدعم المؤقت للتدريب المهنى لتشـجيع التدريب ورفع الكفاءة المهنية، على أن يتم إيقاف هذا الدعم تدريجياً مع تحسـن إنتاجية العامل.

- حث الجهاز المصرفى على توفير التمويل اللازم للوحدات الإنتاجية وإتاحة السيولة المطلوبة للقطاعات المختلفة، مع سرعة فتح الاعتمادات اللازمة لاستيراد السلع الاستراتيجية (اسـتهلاكية، ومستلزمات إنتاج، وسـلع رأسمالية) بدون تأخير، مع عدم وضع العراقيل أمام طلبات الائتمان المنتجة التى لها جدارة ائتمانية.

- تشجيع البنوك على إنشاء مشروعات كبرى كثيفة العمالة مع طرح جزء من رأسمالها للاكتتاب العام. وهذه المشـروعات تحقق الصالح العـام، وكذلك ربحية عالية للبنوك على المدى الطويل.

- ضـرورة قيام الجهـاز المصرفى بمراجعة تكاليف التمويل المرتفعة بطريقة غير مبررة، وذلك للحد من ارتفاع تكلفة إنتاج السلع والخدمات.

ثانياً: تحسـين مناخ الاسـتثمار لجذب رجال الأعمال لزيادة الاستثمار، والحفاظ على مستويات الإنتاج والتشغيل.

ثالثـاً: زيـادة موارد الموازنة العامـة للدولة من خلال إعادة النظـر فى هيكل النفقات العامـة، بحيـث يتم إعادة توزيع الموارد على نحو يعود بالنفع على الفقراء ويسـاعد على تنشيط الاقتصاد.

وفيما **يتعلق بالسياسة النقدية**، فإن التحدى يكمن فى القدرة على مواجهة الضغوط التضخمية، وخاصة تلك الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتزايد الضغوط على الجنيه المصرى بسبب الانخفاض الحاد فى عوائد النقد الأجنبي. وللتصدى لمثل هذه الضغوط، يجب الالتزام بمبدأ الشفافية فى إدارة السياسة النقدية مما يساعد على خلق توقعات أكثر واقعية.

رابعاً: ضرورة تكثيف جهود الصندوق الاجتماعى للتنمية لتشجيع قيام مزيد من المشروعات المتوسطة والصغيرة التى تُكوّن العصب الأساسى للاقتصاد المصري، وخاصة تلك التى تنتج سلعا يحتاجها الاقتصاد الوطنى ويقوم باستيرادها حاليا. كما يجب دعم موارد الصندوق كى يقدم تسهيلات أكبر للمشروعات متناهية الصغر التى تحسن دخول الفقراء والسيدات المعيلات، وتولد فرص عمالة كبيرة بأقل التكاليف.

نظام السوق الاجتماعى :

هذا ويمكن القول إن النظام الاقتصادى ليس هدفاً فى حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية فى المجتمع. وعناصر الرفاهية هى الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وهى: التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتوظيف الكامل، واستقرار مستوى الأسعار والعملة، وميزان مدفوعات ملائم.

وقد أظهرت تجارب الماضى أن اقرب هذه النظم لتحقيق أكبر قدر ممكن من هذه الأهداف هو «**نظام السوق الاجتماعى**»، بمعنى التوجه نحو إعمال آليات السوق الحر مع الأخذ فى الاعتبار البعد الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أدى نظام السوق وحده إلى توحش الرأسمالية، كما أدى النظام الاشتراكى إلى انخفاض الكفاءة، وضعف الحافز الفردى.

هذا وتتمثل أهم عناصر نظام السوق الاجتماعى فيما يلى:

١ – اتخاذ القرارات الأساسية، الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، بناء على قوى السوق, وأن تتخذ هذه القرارات بشفافية.

٢ – اتساع المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالنشاط الإنتاجى.

إعطاء أهمية كبرى لعدالة توزيع الدخل والثروة مع اتخاذ السياسات الملائمة لتحقيق ذلك.

٣ – قيام القطاع العام بالعمل فى المجالات الاستراتيجية والحيوية التى يقرر المجتمع عدم احتكار القطاع الخاص لها.

٤ – تشـجيع المنافسـة إلى أبعد حد، ومنع الاحتكار , وحماية الأسـواق من الأعمال غير المشـروعة وذلك من خلال تفعيل القوانـين وتطبيقها بطريقة حاسمة على من يخالف دون تمييز.

٥ – حكومة قوية ترعى الصالح العام فى المقام الأول، وقادرة على الإشراف والتوجيه.

٦ – الانحياز الحكومى إلى طبقة الفقراء والمهمشين ورعايتهم من خلال برامج اجتماعية شاملة.

الخاتمة

حاول البحث التعرض بالتحليل المختصر لحجج الرفض والتأييد للتدخل الحكومى فى الأدبيات الاقتصادية. **وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة** مفادها أن النظرية الاقتصادية لا تقدم حلولا سحرية لدور الدولة على نحو افعل ولا تفعل. ولكن تقدم النظرية خطوطا عريضة للتدخل الحكومى فى ظل توليفة مثلى تجمع بين قدرات نظام السوق وكفاءته المعهودة فى الإنتاج وبين عدالة التوزيع الناتج عن التحسن فى تلك الكفاءة. كما أن الدراسة أشارت إلى أن فكرة الغلبة لقوى السوق أو الحكومة هى فكرة واهية وإنما الأولى البحث عن صورة توافقية للتعايش بين آليات التدخل وآليات السوق على نحو يحقق أهداف المنظومة الاقتصادية للدولة.

وفى إشارة للحالة المصرية فإن البحث قد انتهت إلى أن الحالة المصرية تجمع مظاهر عدة للفشل السوقى والفشل الحكومي. وتقتضى الحكمة فى التعامل مع مثل هذه المظاهر من الفشل التأكيد على دور الدولة القوى فى توفير المناخ الملائم لسوق تنافسية حرة والذى لا يمكن الوصول إليه بدون تقوية مؤسسات الدولة ومعالجة عيوبها وخاصة التعامل مع قضايا الفساد الإدارى وتقوية فرض هيبة القانون وضمان تكافؤ الفرص للأفراد والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد.

خفض حجم تدخل الدولة فى الاقتصاد حتى يمكن تحقيق نتائج ايجابية للنمو الاقتصادى وزيادة كفاءة الدولة وزيادة مستوى الكفاءة المؤسسية وضرورة قيام الدولة بانتهاج سياسات جادة وحازمة لتحرير النشاط الاقتصادى فى كافة قطاعاته وصولا لتحسين مستوى الكفاءة المؤسسية وزيادة معدلات الانتاجية الكلية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- د/ أحمد حلمى عبداللطيف «وظيفة الدولة فى الاقتصاد المعاصر» رسالة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.
- د/ أحمد مصطفى معبد «معوقات الاستثمار فى مصر» بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثالث، كلية الحقوق، بنها، ٢٠٠٦م.
- د/أحمد غنيم ود/ عبدالله شحاته، «المؤسسات والإصلاح الاقتصادى فى مصر»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الإصلاح المؤسسى فى مصر، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- د/ إبراهيم شحاته «نحو الإصلاح الاقتصادى الشامل» دار الصباح، القاهرة، ١٩٩٣م.
- د/ إيهاب الدسوقى « التخصيصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.
- د/ إبراهيم العيسوى «الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عام»، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧ م.
- د/ إسماعيل عبد الرحيم شلبى، د/ ماجدة أحمد شلبى» اقتصاديات النقود والبنوك» بدون دار نشر, ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦. وطبعة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.
- د/ السيد عطية عبد الواحد: «دور السياسة المالية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية وضبط التضخم»، دار النهضة العربية ,القاهرة ,١٩٩٣م
- د/ السيد عطية عبد الواحد: «الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر»، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
- د/ السيد عبد المولى «دراسة للاقتصاد العام المصرى» دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م .

- د/ المرسى السيد حجازى «النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق» الدار الجامعية الإسكندرية, ١٩٩٨م.
- د/ المرسى السيد حجازى «النظم والقضايا الضريبية المعاصرة»، دار أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- د/ جلال أمين: «الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح» مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٤.
- جون دوناهيو «قرار التحول إلى القطاع الخاص» الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية, ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، ١٩٩١م.
- د/ حازم الببلاوى «دور الدولة فى الاقتصاد» مكتبة دار الشرق، القاهرة، ١٩٩٩م.
- د/ خالد محمد عبد العلى السروجى «الأثار التوظيفية لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر» رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠٠٨م.
- د/ رمزى زكى «العولمة المالية والاقتصاد السياسى لرأس المال الدولى» دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٩م.
- د/ رشدى صالح عبد الفتاح «التمويل المصرفى للمشروعات» دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- سمية أحمد على عبد المولى «آثار الإصلاح الاقتصادى على التنمية البشرية» رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.
- د / سعاد شفيق بشاى «نمط التنمية الاقتصادية فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى مع التطبيق على مصر، ١٩٩١ – ٢٠٠٣م» رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- شيرين محمد فهمى «أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى على الاستقرار السياسى فى مصر» رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٥م.
- عبدالله شحاته خطاب «دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية» كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم الاقتصاد – جامعة القاهرة.
- د/ سميرة إبراهيم أيوب «صندوق النقد الدولى وقضية الإصلاح الاقتصادى والمالى» مركز الإسكندرية للكتاب، سنة ٢٠٠٦م.

- د/ شـكرى رجب العشـماوى «برنامج الإصلاح الاقتصادى»، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٨٢، فبراير ٢٠٠٣م.
- د/ صـلاح الديـن نامـق «النظم الاقتصادية المعاصـرة وتطبيقاتها (دراسـة مقارنة)» دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
- د/ عبد المنعم راضى، د/ محمد بسـيونى «أسـس تطور الفكـر الاقتصادى» مطابع الدار الهندسية، القاهرة.
- عبد الخالق فاروق «الاقتصاد المصرى من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة» مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٤.
- د/ عبد الفتاح محمد عبدالفتاح، المتغيرات الاقتصادية العالمية ودور السياسـة المالية فى جذب الاستثمارات الاجنبية، المؤتمر العلمى السنوى السادس لكلية الحقوق جامعة بنها، رؤية مستقبلية لدستور مصر الجديد، ٢٠١٢م.
- د/عبدالفتاح محمد عبدالفتاح، السياسـة الضريبية وأثرها على الاسـتثمار فى مصر، مقدم إلى المؤتمر السـنوى السـابع لكلية الحقوق - جامعة بنها، الآفاق القانونية والاقتصادية للاستثمار فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير وفى ضوء الدستور الجديد، ٢٠١٣م.
- د/عبدالفتـاح محمد عبدالفتاح: المشـاكل التطبيقية لقانـون الضريبة على الدخل ومدى تحقيق العدالة الضريبية فى ظل المتغيرات العالمية والاقليمية المعاصرة، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، المؤتمر الضريبى الثامن عشر، نحو نظام ضريبى ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة، ٢٠١٢م.
- د/ عبدالفتـاح محمـد عبدالفتاح «السياسـة الضريبية المتبعة فى ظـل نظام الخصخصة بالتطبيق على القانون ٩١لسـنة ٢٠٠٥م» رسـالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١١م.
- د/ عصام عبد القادر الشـهابى «ضوابط السياسـة الضريبية فى ظـل العولمة الاقتصادية والمالية» رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- د/ عصام حسنى محمد عبدالحليم «الدور الاقتصادى للدولة فى ضوء التحولات الاقتصادية المعاصرة مع الإشارة للحالة المصرية» كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٣م.
- د/ ماجدة أحمد شـلبى «المالية العامـة قضايا معاصرة ورؤى جديدة فى ظل التحول فى دور الدولة» ٢٠١٠م.

- د/ محمد عثمان مصطفى «تقييم برنامج الاصلاح الاقتصادى» مجلة مصر المعاصرة، العـ
٤٥٧/ ٤٥٨، يناير / ابريل، ٢٠٠٠م، القاهرة .
- د/ منى قاسـم «الإصلاح الاقتصادى فى مصر» الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة
١٩٩٨م.

المراجع الاجنبية

Abdellatif, Adel M. (2003): «Good Governance and its Relationship to Democracy and Economic Development», UNDP, Workshop IV Democracy, Economic, Development, and Culture, Republic of Korea

- Agere, Sam: (2000): «Promoting Good Governance: Principles, Practices a Perspectives». Commonwealth Secretariet.
- Andrew Glyn – Capitalism unleashed. Finance, Globalization, and welfare – oxford university press– 2006 .
- Besley, T. and Ghatak, M. (2003). «Incentives, Choice and Accountability in the Provision of Public Services», the UK: The Institute for Fiscal studies
- David N. Balaam & Michael veseth : « Introduction to International Political Economy «, Prentice hall, new Jersey, second Edition,2001.
- Kauzya, J–M. (2000). «The Role of The State and Africa›s Development Challenges», 7th Africa Governance Forum, UNDP.
- Lee, V. and Wong, E. (2002). «Education Voucher System», Research and Library Services Division, Legislative Council Secretariat, Hong Kong.
- Mokh Turk Hattab, privatization in Egypt : Constraints and Resolutions, The world Bank, 1998.
- Wahba, M. (1994). «The Role of the State in the Egyptian Economy 19451981–», London: Ithaca Press.

-Stiglitz, J. (1998). "Redefining the Role of the State: What should i do: How should it Do it and How should these decisions be made?" Paper presented on the Tenth Anniversary of MITI Researcl Institute, Tokyo, the World Bank.